

الخاتمة:

من خلال ما سبق فإن القطاع الفلاحي في الجزائر حظي باهتمام كبير من طرف المشرع، الذي خصه بترسانة من القوانين توالى عليه منذ الاستقلال وحتى أمد ليس بالبعيد، كان أولها نظام التسيير الذاتي وآخرها القانون 03/10، كل ذلك من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتحسين إنتاجها ومردوديتها، وذلك نظرا لما لهذا التحسين من وقع في تنمية وتطوير للاقتصاد الوطني ككل.

وتفادياً للأخطاء التي أدت بفشل أنظمة الاستغلال المنتهجة من طرفه سابقا، حيث أنه أولى عنصر الاستغلال أهمية كبيرة وقام بتأقيت العقد الأمر الذي يساهم وبشكل كبير في حماية هاته الأراضي .

وقد توضح لنا جليا من خلال هذه الدراسة أن عقد الامتياز الفلاحي هو عقد إداري ذو طبيعة خاصة تتمتع فيه الإدارة بسلطات واسعة غير موجودة في عقود القانون الخاص.

حيث يخول لصاحبه حق عيني عقاري أصلي قابل للتنازل والنقل والرهن، وذلك تسهيلا للمستثمر صاحب الامتياز، وقد أجاز المشرع للمستثمر صاحب الامتياز إبرام عقود الشراكة من أجل تحقيق استثمار ناجح قوي بتبادل الخبرات والتقنيات الجديدة مع أشخاص أخرى.

وتتمتع الدولة بسلطة رقابة تمارسها في أي وقت ويمثلها في ذلك الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الأمر الذي يساهم في المحافظة وبشكل كبير على الأراضي الفلاحية وضمان تحسين إنتاجها، وكل تعدي أو إخلال بالالتزامات يعرض العقد للفسخ من طرف الإدارة مانحة الامتياز.

وقد حاول المشرع من خلال هذا القانون إلى تشجيع استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا وحرص على تجميع الأراضي الفلاحية فأجاز للمستثمر الحصول على عدة حقوق امتياز من أجل تكوين مستثمرة فلاحية واحدة.

إلا أنه يأخذ على المشرع أنه لم ينص على أحقية الشخص المعنوي في اكتسابه الامتياز الفلاحي من خلال القانون 03/10، بالرغم من أنه أقر ذلك في قانون التوجيه الفلاحي 16/08.

وفي الأخير وتأسيسا على ما قدمناه من نتائج نخلص إلى إبداء جملة من التوصيات:

1-الإسراع في عمليات تحويل حق الانتفاع الدائم إلى امتياز وذلك من أجل الرفع من مستوى فعالية تطبيق القانون 03/10 على المستثمرات الفلاحية .

2-إتمام عمليات مسح الأراضي للحصول على الإحصائيات النهائية للمناطق الفلاحية على مستوى التراب الوطني والعمل على حمايتها والمحافظة عليها من أشكال التعدي.

3-إنشاء محاكم عقارية وذلك نظرا لما يتسم به العقار من أهمية في حياة الأفراد وكذلك للإسراع في حل النزاعات العقارية الفلاحية التي يعاني منها الفلاح منذ سنوات.

وفي النهاية نقول بأن الإجابة عن الإشكالية التي طرحناها في مقدمة دراستنا مرتبطة بمدى متابعة الدولة للنشاطات الفلاحية بصفة مستمرة وأنية، الأمر الذي يضيف نوع من الجدية والعزم على تغيير الواقع الفلاحي في الجزائر إلى الأفضل، وكذلك في مدى التزام المستثمر صاحب الامتياز بالتزاماته في إطار هذا القانون.